

السعودية ودورها المشبوه في الجزيرة العربية

بدأت السعودية في الآونة الأخيرة بتنظيم هجمات عسكرية واسعة على بعض المناطق الشمالية الشرقية من الشطر اليمني الشمالي وبالتحديد على منطقة «واتلة» التي أحتلتها ووصلت مشارف مدينة «صعدة» .

هذه الممارسات العدوانية لحكام السعودية في المنطقة ليست جديدة أبداً ، فهي تقوم ما بين فترة وأخرى بهجمات عسكرية مباغتة تحتل خلالها بعض المناطق في اليمن الشمالي مستغلة بذلك عاملين أساسيين هما :

أولاً - السكوت الطبق من قبل نظام صمعا على الحملات العسكرية السعودية والإرهاب الوحشي الذي تمارسه خلال تلك الحملات خاصة ان قاتل المناطق المستهدفة مناهضة لسياسة السعودية وذات توجه وطني .

ثانياً - الطرف الذي يعيشه العالم العربي ، والسكوت العربي الرسمي على ذلك .

صحيح ان الزعماء السعوديين لم يعترفوا بهذه الاعتداءات ، ولم يحصل ذلك في يوم من الأيام ، لأن مثل هذا الإضرار لا يخدم مصالحهم وأهدافهم ويجب تنفيذ كل شيء بسكوت مطلق حتى لا يخرجوا أي طرف كان بخصوص الاستنكار أو الاحتجاج على ذلك .

لا يخفى على أحد أبداً ان للسعودية ومن ورائها الامبريالية العالمية أهداف كبيرة في تلك المناطق التي يدور فيها الآن قتال شرس بين رجال القبائل وخاصة قبيلة «واتلة» والقوات السعودية المهاجمة . ومن أبرز تلك الأهداف :

أولاً - احتلال اجزاء جديدة من اليمن الشمالي لتأمين الطريق البري الذي شقته السعودية في الاراضي اليمنية والواصل ما بين القواعد العسكرية السعودية في نجران والقواعد العسكرية في منطقتي شروة والوديعه - علما ان هذه المناطق المذكورة جميعها هي اراضي يمنية تم احتلالها من قبل السعودية في اوقات سابقة .

ثانياً - تعتبر هذه الاعمال احدي حلقات المخطط السعودي الهادف لعرقله وحدة شطري اليمن ، وذلك لما تشكله مثل هذه الوحدة من خطر حقيقي يهدد ليس مصالح السعودية فقط وإنما مصالح الامبريالية مباشرة و « إسرائيل » ايضا . وكذلك لما لهذه الوحدة من أهمية كبرى على نمو وتطور الثورة في الخليج العربي وعلى تعزيز مواقع حركة التحرر العربية .

ثالثاً - تثبيت وتعزيز مواقع القوى الرجعية في اليمن الشمالي لكي تضمن السعودية هيمنتها عليه من جانب ، ولكي يتسنى لها ضرب الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشطر الشمالي من اليمن ، وذلك من خلال العمل على اضعاف مواقعها أولا وتجريف الجماهير ضدها ثانياً ودفع نظام صمعا لزيادة حملات البش والتشكيل بالعناصر الوطنية .

رابعاً - العمل على منع أي تغير تقدمي يمكن ان يحصل في اليمن الشمالي مستقبلا .

خامساً - تهديد اليمن الديمقراطية وامكانية محاصرتها وعرقله تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

سادساً - كل هذا يعتبر تنفيذاً لحلقة من حلقات المخطط الامبريالي في المنطقة العربية كلها وخاصة في منطقتي البحر الاحمر والحيث الهندي بشكل عام .

ان تنفيذ السعودية لمخططاتها العدوانية في هذه المرحلة بالذات ليست موزولة أبداً عن الوضع العربي وخاصة الظروف التي تعيشها حركة التحرر العربية ، حيث يتم في أكثر من بلد عربي العمل على خلق الحريات الديمقراطية مهما كانت وبأي شكل من الأشكال وكذلك يتم السكوت الكلي من قبل الانظمة على هذه الممارسات التي يمكنها ان تعزز مواقع الرجعية العربية . وهنا لا يمكن مزل والتقليل من أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الاعلام في العديد من البلدان العربية التي لا تولد بالصمت فقط ازاء تلك الاعمال بل تحاول اظهار النظام السعودي يظهر النظام الوطني المدافع عن القضايا والمصالح القومية ويقف في جبهة المصادمة للامبريالية الصهيونية التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني وتورته المسلحة .

ان الموقف الوطني يتطلب من الصحافة التقدمية والديمقراطية ، فصح الخطط والممارسات السعودية ليس في اليمن الشمالي فقط وإنما في كل شبه الجزيرة العربية والمنطقة بشكل عام .

ويجب ان يلاقي موقف الصمود والتصدي المسلح الذي تمثله الجماهير اليمنية بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشمالي كل أشكال الدم من الانظمة الوطنية والتقدمية العربية ومن كافة فصائل حركة التحرر العربي لكي تتمكن من تعميق وتعزيز نضالها المسلح ضد الفزو السعودي من جانب وعند النظام الرجعي في صمعا الذي يمارس اعمال الارهاب البوليسية الشنيعة ضد الجماهير اليمنية وجهتها الوطنية الديمقراطية من جانب آخر .

الاتحاد العام لعمال فرنسا يستنكر القمع في السودان

اعلن الاتحاد العام الفرنسي للعمل انه تدخل لدى النمري ولدى منظمة العمل الدولية للاحتجاج على السياسة الرجعية والمناهضة للديمقراطية التي ينتهجها النظام السوداني . ووضح الاتحاد العام للعمل ، اكبر اتحاد نقابي في فرنسا ، في بيان صدر في باريس انه يطلب بالأعراج عن المناضلين المحتجزين والاعتذار بحقوق العمال السودانيين والاستجابة لطلباتهم . وجاء في بيان الاتحاد ان سياسة النظام السوداني اثارت سخط الشعب وان مصائبهم غنيفة جرت بين قوى القمع والعمال وان عددا كبيرا من القادة النقابيين والتقدميين قد القي القبض عليهم .

سلطة بورقوية تحكم بالسجن على ٤٩ مناضلا

بعد ان التفت السلطة البورقوية على المطالب والصفوف الشعبية باطلاق سراح القائد النقابي جيب عاشور رئيس الاتحاد التونسي للشغل وحولته من زنزانة المعتقل ، الى الإقامة الجبرية القسرية . اصدرت محكمة جنائية تونسية اخرا ٤٩ حكما بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وتسعة أشهر وستة اشهر واحدة على المناضلين المتهمين بغضبة صحيفة « الشعب » .

وكانت هذه المحكمة قد رفعت جلستها المخصصة لاصدار مثل هذه الاحكام في وقت سابق من هذا الشهر نظرا للضجة التي قام بها المتهمون الذين طالبوا باحضار عائلاتهم واولادهم للاشتراك في مناقشة بيان الاتهام الموجه ضدهم .

وقد ادين جميع المتهمين البالغ عددهم ٤٩ ، بتهمه اصدار ونزاع صحيفة « الشعب » الناطقة بلسان الاتحاد التونسي للشغل .

واعتر استخدامهم لاسم الصحيفة استمرارا في مواصلة الدفاع عن الإدارة السابقة للانحاد - الإدارة الشرعية - والتي اقي القبض عليها قبيل انتفاضة ٢٦ كانون من العام ١٩٧٨ .

ويذكر في هذا الصدد ان المتهمين قاموا باناشاد الاغاني الثورية لدى دخولهم قاعة المحكمة لسماح الحكم . وما ان بدأت المحكمة بتلاوة الاحكام حتى ارتفعت اصوات الاحتجاج من قبل المتهمين الامر الذي دفع بالقاضي لخراجهم من قاعة المحكمة ثم لا الحكم غيابيا .

صورة من الارشيف للاشتباكات بين الاقليات وبين القوات الحكومية الإيرانية

ايران

أحداث مقاطعة كردستان الإيرانية تكريس استخدام الجيش لحل المسائل الوطنية؟

لقد كانت الاشتباكات في المقاطعة الكردية ، بين الاكراد من انصار الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الذي يتزعمه الدكتور عبدالرحمن القاسملي ، وبين الميليشيات الاسلامية ، قد استؤنفت قبل عشرة أيام . وعوضا عن ان يكون تجديدا الاخير فرصة للفت الانتباه الى ضرورة التركيز ايضا ، على مسألة الاقليات في البلاد ، والعمل لإيجاد نقطة اتفاق تنزع الفتيل من برميل البارود الذي تشكله تلك المسألة ، فقد كانت فرصة للاتجاه داخل السلطة ، الداعي الى اعتبار نهوض الاقليات مجرد حركة تمرد والتعامل معها على هذا الاساس ، أي استخدام القوات العسكرية لقمعها . كما كانت فرصة للجبهة صاحبة

المصلحة دفع تحرك الاقليات الى درجة من الضعف على طهران ، في الوقت الذي تعيش فيه السلطة هناك ، ضغط محاصرة القوى المعادية لثورة الشعب الإيراني .

كان المسلحون الاكراد في اليوم الاول للاشتباكات يهاجمون المؤسسات الحكومية في المدينة للطالبة بالحكم الذاتي . واعتبر الناطق الرسمي باسم الحكومة ان ما جرى هو نتيجة عصيان مسلح . وجاء البيان الصنف الذي اصدره الامام آية الله الخميني ليؤكد هذه النظرة ، ويعطي توجيهات واوامر تدعو الى سحق التمرد وملاحقة « رؤساء المصابات حتى ينالوا العقاب » ، وتؤثر الى استناد السلطة الدينية المتزايد على القوات المسلحة الإيرانية .

والى جانب لجوء السلطة الى استخدام القوات المسلحة لقمع التمرد الكردي المطالب بالحكم الذاتي ، فإن نمة ظواهر اخرى مشية للقلق ، قد ظهرت في اعقاب أحداث مدينة باهه . فخلال تشييع المراد العرس الثوري الاسلامي الذين سقطوا في المعارك الاخيرة ، كان الشيوعيون يطالبون باصدار زعماء التمرد الاكراد ويطالبون ايضا بسحق التمرد الكردي ، بغض النظر عن دوافع تحرك الاقليات الكردية .

ايضا ما ورد وما غاب ، في بيان الامام آية الله الخميني الذي اعطى فيه الاوامر « لكافة المسكرات ومراكز الدرك بالتحرك دون الانتظار لصدور اوامر اخرى والانطلاق الى باهه » ، وطالب

لا شك ان أكثر من عود كبريت واحد قد اشعل أحداث إيران الاخيرة - او بكلام ادق - قد اعاد اشعال هذه الأحداث . ولا شك ان القوى التي تشمل هذه الأحداث لن ترتدع ، طالما ان السلطة الدينية قد لجأت الى صب الزيت على النار بلجونها الى استخدام القوة العسكرية التي لا تخمد النار بل تحولها جمرًا تحت الرماد قابلة لاشعال الحريق مجددا في أي لحظة .

فالأحداث الاخيرة قد وضعت ثورة الشعب الإيراني في مرحلة من الخطر أعلى من أي وقت مضى . وليس غريبا في ضوء ذلك ان تعدد قوى الثورة المضادة الى تصعيد الحرب النفسية ايضا ضد ايران ، وان يعلن احد ابواقها ، رئيس الوزراء السابق شهروز بختیار ، بان القيادة الدينية في ايران ستتهار مع نهاية العام .

ان العالم الغربي المصادي للثورة الإيرانية يقف في حالة ترفرف ويترام على تفجر النزاعات واحتدامها ، وهذا يظني تبريرا مشروعا للتحذوف على مصر ثورة الشعب الإيراني ، خاصة في ضوء النهج الذي تبنته القيادة الدينية الإيرانية والنهج الذي تبنته قيادة الاقليات التي تطالب الثورة بحقوقها المهضومة على يد العهد الشاهنشاهي الديكتاتوري البائد . فهذان النهجان يؤديان كما تشهد أحداث الاسبوعين الاخيرين ، الى ازدياد حدة المسائل التي تحتاج الى حلول ، وبصفة ملحة . ففي الاسبوع الماضي ادت الاشتباكات بين المسلحين وفوق يسارية وديمقراطية علمانية اخرى ، الى سقوط نحو ٢٠٠ قتيل . وخلال اربعة ايام من الاشتباكات في مناطق الاقليات الكردية سقط ٢٧٦ قتلا . ان هذه النسبة العالية من الضحايا في ظرف عدة ايام ، يمكن ان تشكل وحدها مؤشرا الى درجة حدة الاشتباكات والى درجة تدهور الوضع والخطر المتنامي على ايران من جانب الثورة المضادة وادواتها المختلفة .



فيه الدولة « تسخر كل الوسائل للحرس الثوري للذهاب الى المنطقة » ، لانه لا يقبل « هذه المجازر والقتل الوحشي الدائر هناك ... » ، وانذاره القيادات بان أي تأخر في القيام بتنفيذ اوامره ودحر التمرد خلال اربع وعشرين ساعة ، سيعتبره عملا مضادا للثورة .. فقد كان بيان الامام الخميني من اعنف بياناته منذ عودته الطاهرة الى ايران . بل وكان بياننا « عسكريا » ، دعا فيه القوات العسكرية الإيرانية الى « استعمال الدبابات والمدافع وجميع الوسائل العسكرية لدحر التمرد ... » ومع ذلك فإنه لم يات في البيان على الإشارة الى مطلب الحكم الذاتي الذي رفعت هذه الاقليات الكردية - كما رفعت الاقليات الكردية في كردستان - منذ انتصار ثورة الشعب الإيراني مع قيادته الدينية ، على الحكم الشاهنشاهي البائد ، وهي لا تزال ترفعه كلما استأنفت تحركها ، وصعدته للضغط على هذه القيادة بما يكفل النظر جديا في هذا المطلب ، للتوصل الى حل سياسي حاسم لمسألة الاقليات .

ان خطر تمادي السلطة الإيرانية في استخدام القوات المسلحة كأداة لـ « حل » المشاكل الوطنية في البلاد ، بدأ بوضوح قبل مصادم باهه الاخيرة . فقد كانت المؤشرات عديدة . وبدأ بوضوح ايضا ان نمة تيار داخل السلطة كان يدفع بقوة في هذا الاتجاه الذي ينطوي على مضاعفات خطيرة ، على ثورة الشعب الإيراني تحديدا . وجاءت أحداث باهه لترتفع فيها اصوات الرصاص والمدافع وليسود الصمت المطبق حول المطالب التي رفعتها الاكراد في تحركهم . واستمرار هذا النهج من شأنه اعطاء المبرر لبعض قيادات الاقليات الى تصعيد تحرك انصارها ، ورفع حاجز دموي بين الاكراد والايرانيين وخلق وضع طالما برع الاستعمار في تسخيره واستخدامه لصالحه . أكثر من ذلك ، جاءت أحداث باهه لتمنح القيادات العسكرية سلطة أكبر ، ولتمهد الطريق نحو تصعيد سياسة كبت المعارضة . وليست مصادفة ان تأتي عناوين الأنباء من ايران ، تبشر بعودة « الهدوء والهدوء » في كردستان الإيرانية ، بعدما تمكنت القوات العسكرية من قمع التمرد ، وتعلن في الوقت نفسه ، ان الحكومة الإيرانية قد قررت نزع سلاح « المنظمات المعارضة » بعد ان كانت قد اغلقت صحفها ، كمنبر لها تحاور منه السلطة في المسائل التي تتحول الى نزاعات حادة داخلية ، ترصدتها الدوائر الغربية وتضديها على أمل نضوج ساعة الانتفاضة على ثورة الشعب الإيراني .

لقد سقط بضعة مئات من القتلى في اشتباكات ايام نتجت عن تظاهرة من أجل حرية الصحافة والحريات الديمقراطية ، وسقط بضعة مئات اخرون في اشتباكات اربعة ايام نتيجة مطلب الحكم الذاتي للاقليات الكردية وما كان يتوقع انصار ثورة الشعب الإيراني بقيادته الدينية ان تراق نقطة دم في سبيل مثل هذه المطالب ، لان وعود القيادة الدينية خلال انتفاضة الشعب الإيراني وفي اثر انتصاره ، لا تزال واضحة في الذاكرة .